

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
مقياس: النهضة الأوروبية في العصر الحديث
قسم التاريخ
الأستاذ: د. صابر نور الدين

المحاضرة النموذجية

● مقدمة:

يعتبر عصر النهضة نقطة تحول في تاريخ أوروبا نقلها من العصر الوسيط المظلم إلى العصر الحديث، شهد فيه المجتمع الأوروبي تحولا ثقافيا وعلميا ودينيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ولا شك أنّ هذه العملية لم تأت من العدم وإنما كانت نتيجة إرهابات وعوامل أتاحت للأوروبيين الاستفادة من الحضارة القديمة (اليونانية واللاتينية) والحضارة الوسيطة (الإسلامية) أدّى إلى بناء فكر أوروبي جديد اعتمد البحث والنقد والتجربة، فظهرت النظريات السياسية والأفكار الإصلاحية والتجارب العلمية والمدارس التاريخية وتطور الأدب والفن والثقافة ونمت اللغات القومية وتبلورت الدول الحديثة وشقت حركة الإصلاح الديني والكشف الجغرافي طريقهما بنجاح كبير.

I- المحور الأول: مظاهر العصور الوسطى في أوروبا

دخلت أوروبا العصر الوسيط منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية (476م)، ولم تدخل العصر الحديث إلا في القرن الخامس عشر، أي حوالي عشرة قرون، أدّى فيها غياب الحكم الإمبراطوري الروماني المركزي إلى انهيار سياسي، إذا لم تستطع القوى السياسية الملكية في أوروبا الغربية إحياء الرابطة الأوروبية، بل وصلت أوروبا إلى الحضيض عندما أنشأ ملوكها النظام الإقطاعي، الذي أصبح رمزا للعزلة الاقتصادية والطبقية الاجتماعية والصراع السياسي، دون أن ننسى موقع الكنيسة التي زاد نفوذها الروحي والمادي والسياسي والفكري، في فترة كانت تغتظ بظلمات الجهل والاستعباد للفرد الأوروبي الذي فقد كل قيمته الاجتماعية

1- الوضع السياسي: منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية لم تعرف أوروبا الاستقرار، انتشرت القبائل الرومانية في غرب أوروبا، وأقامت كيانات سياسية تفتقد إلى الحكم المركزي، وإن وجد فقد كان ضعيفا وكان من الطبيعي أن يلجأ الضعفاء إلى الأقوياء الذين كان لهم نوع من النفوذ والثروة، فحصلوا على الأرض من طرف الملك، إذا كان هذا الأخير يقطع أصحاب الخدمات الجبلية من أصحاب النفوذ قطعة أرض كمكافأة، حتى غدى الملك -مع مرور الزمن- لا يملك إلا أرضا مثل الأمراء أو أقل منهم. و يمكن تلخيص المميزات السياسية فيما يلي:

- انتشار الإقطاعية* في أوروبا كنظام سياسي واقتصادي.
- توسعات الملك شارلمان في أوروبا و ظهور الإمبراطورية الكارولنجية و ضمت شمال إيطاليا و بافاريا و سكسونيا و عدة دول سلافية (لم يتوسع في إنجلترا و جنوب إيطاليا و إسبانيا).

- تحولت مملكة شارلمان في سنة 800م إلى الإمبراطورية الرومانية المقدسة و عاصمتها مدينة "أخن"، الألمانية.
- لم تستطع الإمبراطورية الرومانية توحيد أوروبا .
- أنتج النظام الإقطاعي مشاكل سياسية خطيرة هددت الحكم المركزي بظهور صراع بين الملوك و الأمراء و ظهور مصطلح (دولة داخل دولة).

2- الوضع الديني: كانت المسيحية في ظل أوروبا الوثنية تعتمد على الحياة البسيطة، وبعد تحول الإمبراطورية الرومانية إلى الديانة المسيحية في القرن الرابع ميلادي أنفق الملوك على الكنيسة كثيرا من العطايا المادية (خاصة الأراضي) فثراءها وتحول رجال الدين إلى أمراء دينيين، واستغلوا هذه الامتيازات لصالحهم، وما أن حل القرن السابع ميلادي ومنه حتى القرن الثاني عشر الميلادي حتى غدت الكنيسة مليئة بالأمراض والفساد. اكتسبت الكنيسة القوة بسبب ثرائها الفاحش إذ كانت كل الأرض التي تملكها في أوروبا معفاة من الضرائب تصل أموالها إلى مركز البابوية، فعاش بذلك البابوات حياة البذخ كحياة الأمراء حتى أصبح البابا في أواخر العصور الوسطى -بالرغم من صفته الدينية- حاكما مثل الملوك والأمراء له أراضي يحكمها ويسيرها وله بلاط يعج بالموظفين، بل ظهر في بلاطه من المفسد ما لم يسجل في بلاطات الأمراء والملوك.

هذا الوضع الديني الجديد المتعفن كان له انعكاسات خطيرة على الوضع السياسي، فقد حاول بعد ذلك بابوات الكنيسة إبقاء كرسي البابوية في روما بإيطاليا لضمان تدفق الأموال عليها، التي كانت تجمع من مختلف الأراضي الشاسعة في أوروبا الغربية. لقد تنامت سلطة البابوات وأصبح لهم سلطة تضاهي سلطة الملوك، فدخلوا في صراع ضد ملوك الإمبراطورية الرومانية المقدسة -كما ذكرنا سابقا- طيلة الخمسة قرون الأخيرة من العصر الوسيط.

وكان البابوات يخضعون أحيانا لسلطة الملوك كما حدث عام 1309م و1377م عندما حكم البابوات الكنيسة من مدينة أفينيون الفرنسية، إلا أنه وبعد أن عاد مقر البابوية إلى روما تصارع رجالها حول هذا المنصب، وقد نصب أكثر من رجل دين نفسه بابا على الكنيسة، وصل إلى ثلاثة حملوا اللقب البابوي في آن واحد، وقد أدت هذه النزاعات داخل الكنيسة - بسبب المصالح- إلى نقدها نقدا لاذعا، وكان من أهم نتائجه ضعف الرابطة الدينية في أوروبا الغربية وقادت إلى الإصلاح داخل الكنيسة خلال عصر النهضة.

هذه الهيمنة السياسية التي حاولت الكنيسة فرضها بسبب ثرائها ومصالحها لم تكن الميزة الوحيدة السلبية التي تميزت بها وحادت بها عن المسيحية البسيطة، بل ظهرت فيها مفسد أخرى أضرت بأخلاقها وعقيدها، منها الترويج لما عرف بصكوك الغفران (وساطة البابا بين المذنب وربه لمغفرة الذنوب)، حتى أصبحت هذه الصكوك تباع في البنوك ورغم أن الكنيسة كانت تحرم زواج رجال الدين حتى يتفرغوا للدين المسيحي وحتى لا تنتقل مناصبهم بالوراثة، أقبل هؤلاء في نهاية العصر الوسيط على الزواج، ضاربين عرض الحائط تعاليم المسيحية وأهملوا واجبه الديني، وراحوا ينفقون أموال الكنيسة في مناحي غير أخلاقية واهتموا مقابل ذلك بإقامة المباني والقصور وزخرفتها وشراء المناصب الدينية وبيعها، وهي العملية التي كانت تدر أرباحا خيالية على أصحابها. ومن المفسد الأخرى إساءة الكنيسة للثقافة والفكر والعلوم، فقد كانت رمزا للجمود والتقليد، بل حاربت البحوث الجديدة.

وقد لخص أحد المؤرخين هذا الوضع الديني المتردي الذي هيمنت عليه مفاصد الكنيسة بقوله: "إنّ أوروبا في أواخر العصور الوسطى كانت تحس باضطراب فكري وقلق روحي عظيم سببه أن الكنيسة الكاثوليكية خضعت لسلطة بعض البابوات الذين انغمسوا في الترف والبذخ واستخدموا الوساطة والمصلحة في اشغال الوظائف الدينية الكبرى...وما جره هذا التطرف في السلوك الإنساني من هبوط وانحطاط عام في المستوى الخلقي وانحراف البابوية عن الشؤون الدينية واهتمامها بالشؤون الدنيوية وظهور بعض البابوات بمظهر الأمراء العلمانيين يجمعون الثروة ويعملون على تقوية الولايات البابوية والعمل على جمع الأموال الطائلة عن طريق بيع صكوك الغفران.

3- الوضع الاقتصادي و الاجتماعي:

كان نظام الإقطاع هو السمة الغالبة على أوروبا الغربية خلال العصر الوسيط وكنا قد أشرنا إلى أن هذا النظام ظهر منذ القرن التاسع ميلادي واستمر إلى القرن الرابع عشر وهذا لحاجة اجتماعية بعد الفراغ الذي حدث في أوروبا الغربية بانتهاء الإمبراطورية الرومانية، التف عندها الضعفاء حول الأقوياء للحماية(وكان امتلاك الأرض العنصر الأساسي في هذا النظام، فالذي يملك الأرض من الأمراء والملوك كان له القوة الاقتصادية التي بها تحكموا (سياسيا) في الفئات العاملة عندهم من الضعفاء (أقنان وحراس)، ومنذ ذلك غدى الإقطاع شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي تكون فيه السلطات السياسية والاقتصادية للنبل الذين يتوارثونها جيلا بعد جيل، وها ما جعل طبقة اجتماعية معينة ممثلة في أصحاب الضياع الكبيرة (النبل) تفرض سيادتها على مجموعة الفلاحين (الأقنان) الذين يعملون في هذه الضياع، والجنود من الرجال الأحرار الذين يحرسونها ومن ثم أصبح أصحاب الضياع الذين يملكون إمارات (دوقيات) يسيطرون على المؤسسات الحكومية والقضائية اللامركزية فكانت العلاقة الاجتماعية في شكل ولاء خاضعة لمبدأ السيادة (النبل) والتبعية (العبيد).

وعلى هذا النحو فإن الهرم الاجتماعي في هذا النظام يتكون من الأسياد (النبل)، الفرسان، رجال الدين) وفئة العبيد من الفلاحين (الأقنان) الذين يعملون كأرقاء عند الأسياد ولقد كانت فئة العبيد تتعرض لاستغلال فضيع من ممارسات الفرسان وهيمنة الارستقراطية.

فالمجتمع الأوربي -الذي كان يتشكل في غالبية من الأقنان -لم يكن للفرد فيه قيمة اجتماعية إذ لم يعترف بحريته فقد كان يملك حياته ولا يملك حريته، وكان يتبع الأرض عندما تباع ويكون أولاده دائما في خدمة صاحب الأرض وكان هؤلاء يعملون أربعة أيام على أرض سيدهم سخرة (دون مقابل) كل أسبوع، وتعمل زوجة القن وأولاده في بلاط السيد دون مقابل، ولا يسمح القانون لأولاده بالتعلم في الكنيسة أو القيام بمهام التجارة في المدن إلا بإذن من السيد، ولا يسمح له بالزواج ولا يتزوج من ضيعة أخرى إلا بترخيص من السيد وهو ممنوع على الذهاب إلى المدينة، وإذا ذهب وتعدى بقاءه فيها ثلاثة أيام يصبح مطاردا ويحرم عليه دخول ضيعة سيده والضياع الأخرى، هذا فضلا عن الضرائب الكثيرة التي كانت تفرض على الأقنان، أرهقت كاهلهم. وإذا وصفنا حياته اليومية فإن القن "كان يسكن أكواخا من القش والطين بأرضية موحلة يعيش طوال أيامالأسبوع في الطين" يقول المؤرخ ويل ديورانت في

هذا الصدد: "إنجاء الشتاء دخل الفلاح وزوجته وأبنائه وبهائمهم وضيوفه في الكوخ ليديفئ بعضهم بعضاً" هذه الوضعية الاجتماعية الناتجة عن النظام الإقطاعي استمرت لقرون خلال العصر الوسيط.

ويلاحظ المؤرخون أنه منذ القرن العاشر ميلادي بدأت تتحسن نوعاً ما أحوال الأفتان، تميز بالتوسع في استصلاح الأراضي (تحويل مساحات واسعة من الغابات والمستنقعات إلى أراضي زراعية)، وفي الوقت نفسه تسابق الأمراء فيه نحو الحصول على مزيد من الإقطاعات، هذا جعل الطلب كثيراً على الأفتان للعمل في الأراضي الجديدة، ما جعل الفرصة سانحة لتحسين أوضاعهم، إذ وجدنا بعض الأفتان يتركون حقلاً أو حقلين من الحقول الزراعية دون استغلال كل سنة لتزيد خصوبتها (إتباع نظام الدورة الزراعية)، ثم اهتدى هؤلاء لتحسين أوضاعهم بما في ذلك الفرسان- إلى ممارسة الحرف والتجارة عندما تتشكل النواة الأولى للمدن في القرن العاشر ميلادي.

وفي القرن الموالي (الحادي عشر ميلادي) كانت فترة الحروب الصليبية التي اندلعت سنة 1096 أدت إلى القضاء على كثير من الأمراء الإقطاعيين ممن أسهموا فيها، أدى إلى الاستغناء عن رقيق الأرض-الذين اخذوا ينشطون تزامناً مع ذلك بالحرف والتجارة في المدن الناشئة- أدى إلى مضاعفة هجرة هؤلاء إلى المراكز التجارية، وأصبحوا تجاراً وحرفيين وبعضهم مارس الزراعة في هذه المراكز وزود سكانها بالمنتجات الزراعية (نتج عنه تحسن الحالة الاجتماعية، خاصة الصحية منها، إذ تناقصت وفيات الأطفال منذ منتصف القرن العاشر ميلادي وزاد النمو الديمغرافي).

وبذلك بدأت مظاهر الحياة الاجتماعية التوسع التي هيمن عليها الإقطاع في العصر الوسيط تختفي تدريجياً- في نهاية هذا العصر- نحو حياة جديدة، ليزول فيها هذا النظام خلال عصر النهضة بعد تطور التجارة وازدهار المدن.

4- الوضع الثقافي والعلمي:

كان مستوى التراث الثقافي والعلمي للعصور الوسطى متواضعاً، غلب عليه هيمنة اللغة اللاتينية الوحيدة، لغة العلوم والكتابة، لا يتقنها إلا مجموعة من رجال الدين وبعض الكتاب والأدباء ثم تقلص استعمالها حتى غدت لغة الكنيسة ما انعكس سلباً على الإنتاج الفكري والعلمي، وظلت ثقافة وعلوم الحضارتين اليونانية واللاتينية بعيدة عن متناول أوروبا الغربية، بسبب المشكل اللغوي وبسبب هيمنة الكنيسة الفكرية، ما جعل التراث القديم- كما قال أحد الباحثين- محاصراً.

لذلك عرفت الفترة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية الرومانية (476م) وإلى غاية القرن الحادي عشر ميلادي انحطاطاً في مستوى الثقافة والتعليم الذي سيطرت عليه المدارس الديرية والأسقفية ما انعكس سلباً على المستوى الثقافي والعلمي ومختلف الدراسات الأدبية والتاريخية، التي ظلت متأثرة بالأساطير والخرافة ومقيدة بأفكار الكنيسة.

يقول المؤرخ عبد الفتاح حسن أبو عليه في هذا المجال: "كانت الكنيسة تسيطر على الحياة الفكرية والدينية والثقافية في أوروبا، وكان جل اهتمامها ينصب على الدراسات اللاهوتية والأدبية والمنطقية، ولم تحظ الدراسات العلمية بشيء ولو يسير من هذا وإنما عاش الأوروبيون في بيئة معادية تماما لحرية التنقيب والبحث العلمي."

لذلك كانت معلومات أوروبا الغربية في العصر الوسيط شحيحة في العلوم فمثلا بقي علم الطب على بدائيته والوضع نفسه ينطبق على باقي العلوم، كالجغرافيا والفلك والكيمياء والرياضيات، ولم تحدث استفاقة أوروبا الغربية في هذه المجالات إلا بعد إطلاعها على التراث العربي الإسلامي. إذ غاب في مقابل ذلك المنهج النقدي، بل فرض عليه القيود من طرف الكنيسة التي باتت تحارب البحوث العلمية. وكل ما أنجز من أعمال فنية أو أدبية أو تاريخية لم تخرج عن دائرة القيود المفروضة من طرف رجال الدين أو دائرة الرهينة والتقليد، أو تسخير كل ذلك لخدمة أغراض الكنيسة كالفن الذي رغم تطوره نسبيا فقد ظل مرتبطا باللاهوت.

ورغم طابعه الديني فقد كان تقريبا السمة الثقافية الأكثر قوة في العصر الوسيط، إذ ظهرت نماذج في الموسيقى والنحت والتصوير والحفر على العاج وصياغة الذهب والرموز الدينية والأعمال اليدوية؛ من أبواب خشبية ونحاسية وأبراج وقلاع ومنارات وتمائيل وواجهات المقابر نحتت كلها بعناية فائقة، وظهرت الموسيقى في الكنائس بشتى الإيقاعات، هذه الكنائس التي ظهر فيها فن التمثيل وتم بناؤها بطراز معماري رائع، ظهرت فيه النوافذ الزجاجية الملونة والأشكال المنحوتة التي زخرت بها هذه الكاتدرائيات ما زالت آثارها إلى اليوم باقية في كثير من المدن الفرنسية. لكن يلاحظ على كل هذه الأعمال كما ذكرنا غياب النزعة الإنسانية التي تمجد الإنسان أو الطبيعة فبقيت دون إلهام.

وبالمقارنة مع أوائل العصر الوسيط ومنتصفه فإن نهاياته شهدت بدايات تحول ثقافي وعلمي، إذ يذكر المؤرخون في هذا المجال بأن أوروبا سادت في الفترة الممتدة بين القرن الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين موجة من التعبير الأدبي بالشعر العامي الغنائي والقصصي ومثل ذلك خطوة باستعمال اللغات المحلية على نطاق واسع من طرف الأدباء والمفكرين - في شكل راق - خلال عصر النهضة.

فضلا عن هذا فقد ظهرت في هذه الفترة (القرن الثاني عشر ميلادي) الجامعات، كجامعة بولونيا، وجامعة باريس، وجامعة أكسفورد، تدرس اللاهوت والقانون والفلسفة والمنطق والأدب الكلاسيكي والطب والرياضيات والعلوم واللغات الشرقية (يونانية، عبرية، عربية) والموسيقى، وقد بلغ عدد الجامعات في نهاية القرن الثاني عشر حوالي ثمانين جامعة.

لذلك أطلق البعض على العصور الوسطى المتأخرة - الواقعة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر - اسم العصور الوسطى الراقية بسبب التطور النسبي في حقل الثقافة والعلوم والاقتصاد فبالرغم من أن الإقطاع لم يلفظ أنفاسه فإن المدن الفتية شهدت ازدهارا وما صاحبها من تحول في فن البناء وظهور الجامعات، وقد وصف البعض هذا التحول الذي عرفته أوروبا

أواخر العصر الوسيط بقوله: "أمّا نهضة القرن الثاني عشر فقد ظهر فيها الحرص على إشباع غريزة الإطلاع والتحصيل الثقافي، وإنها إلى جانب حرصها على إحياء الدراسات القديمة اتجهت كذلك إلى الابتكار والتجديد في ميادين مختلفة للنشاط الفكري، ففي مجال الأدب ظهرت أنواع جديدة من النثر والشعر، وفي الفن ظهر طراز جديد من الطراز القوطي، وفي نظم التعليم ظهرت الجامعات، أما في مضمار العلوم فقد أحرزت الهندسة والطب والفلك وغيرها تقدماً كبيراً لم يعرفه الغرب الأوربي."

وعموماً فالقرن الثاني عشر مثل فاصلاً حضارياً بين العصر الوسيط المظلم والعصر الحديث المستنير، تميز بازدهار المدارس الكاتدرائية وظهور الجامعات وبداية دراسة القانون الروماني والكنسي وكذا بداية إحياء الأدب اللاتيني والاهتمام بالكتابة التاريخية وبالمكتبات، وفيه تم نقل ودراسة العلوم اليونانية؛ كالفلسفة الأرسطية ونظريات إقليدس وبطليموس وكتب جالينوس وهيبوقراط الطبية، وفيه كذلك تم الإطلاع على العلوم العربية ككتب ابن سينا في الطب وأبحاث الخوارزمي في الهندسة والحساب، والأعمال العربية الأخرى في الرياضيات (خاصة فيما تعلق منها بنظام الأعداد واستعمال الصفر) والجغرافيا (كتب ابن حوقل، الإدريسي، المسعودي)، ولعلّ هذا ما جعل الأوربيين في نهاية العصر الوسيط يقبلون على دراسة الرياضيات والفلك والكيمياء والطب وغيرها من العلوم شكلت كلها أرضية خصبة للقيام بثورة حقيقية في العلوم خلال عصر النهضة عندما استطاع الأوربيون تطويرها والتحكم في مناهجها.